دور البنى الاجتماعية في كبح مساعي الدمقرطة في المنطقة العربية

د/ يوسف بن يزة

أستاذ محاضر (أ)، جامعة باتنة 1

youcefbenyezza@yahoo.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العوائق التي تواجهها التجربة الديمقراطية في المنطقة العربية بسبب عدم انسجام نسيجها الاجتماعي، وعجزها عن صهر المكونات الداخلية في بوتقة الدولة الوطنية، حيث تستقصي مظاهر هذا العجز وتشخص إمكانية اعتماد أساليب أخرى نابعة من طبيعة الإنسان والمجتمعات في المنطقة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن جل المحاولات التي تمت لدمقرطة الممارسة السياسية في المنطقة العربية تمت بمعزل عن دمقرطة المجتمع، فالديمقراطية كل متكامل ومن عادة النظم السياسية أن تكون منبثقة من النظم الاجتماعية السائدة.

الكلمات المفتاحية: الدمقرطة، المنطقة العربية، البنى الاجتماعية، التوافق، الاستعصاء.

Abstract:

This study seeks to analyze the obstacles that democratic experience in the Arab region is actually facing due to the lack of harmony in its social fabric and its inability to melt the internal components of the national State. I will examine the manifestations of this deficit then I will try to identify the possibility of adopting other methods stemming from the human nature and societies in the region under study. The study finds that most of the attempts to democratize political practice in the Arab region were carried out in isolation from the democratization of society. Democracy is an integral whole, and political systems usually have their origins in the prevailing social systems.

Keywords: Democratization, Arab region, social structues, consensus, intractabilty.

مقدمة:

يعتبر التعدد في المجتمعات العربية بكل تجلياته اللغوية والدينية والمذهبية والعرقية والدينية تحديا كبيرا لانسجامها واستقرار دولها التي تعيش كثير منها انقسامات أفقية وصراعات شبه متكافئة على السلطة، ما عرّضها لمخاطر التفكك، ولأن الدولة الوطنية الحديثة استطاعت إلى حد ما تسيير هذه الاختلافات في عدد كبير من الأقطار، فإنها واجهت صعوبات كثيرة في المجتمعات العربية التي تتميز بالتشظي الكبير والتقاطع بين التقاطعات الإثنية المختلفة مما يصعب من حتمية اقتسام السلطة بشكل ما.

هذه الإشكالات أصبحت بمرور الوقت تعبر عن حالة مزمنة من الاستعصاء الديمقراطي، لكن تبقى فرص التوافق قائمة بعد تذليل العقبات الهيكلية المرتبطة باستعداد النظم السياسية لإحلال هذا النموذج محل الأساليب القائمة على مبدأ "فرق تسد" أو شراء الذمم الفردية والجماعية وخلق سلم اجتماعي وسياسي مؤقت، أو استخدام القوة لقمع كل أشكال التعبير عن الوجود والذات لدى التكوينات المجتمعية المختلفة داخل الدولة الواحدة.

لقد ساهمت الثورات العربية في الكشف عن حقيقة الشرخ المجتمعي العميق الذي تعاني منه كثير من البلدان العربية، وأبانت عن مظاهر كثيرة تحول دون التوافق وتشجع على تدافع مكوناتها وتصارعها، حيث لم يتبين لحد الآن أي مسعى للتوافق في البلدان التي شهدت هذه الظاهرة، ما يكرس الحكم المسبق بصعوبة التوافق في ظل ماهو متوفر من عوامل مثبطة.

إن موضوع التوافق السياسي يحظى بأهمية علمية بالغة بالنظر إلى خطر الانقسامات المجتمعية على استقرار الدول، وعلى ترسيخ النموذج الديمقراطي، إذ أن تحول هذه الانقسامات من وظيفة إثراء التنوع الذي تعيشه أغلب دول العالم إلى خزان لكل أسباب التشرذم والتطييف والاتجاه إلى التمركز حول الذات العصبية للإنسان والمجتمعات من شأنه أن يعيد التطور الحاصل في تجارب التنظيم الاجتماعي إلى المربع الأول.

تطرح هذه الدراسة إشكالية العودة القوية للصراع المذهبي الذي شهدته المنطقة في مهد الدولة الإسلامية، بعد أن طفا هذا الصراع إلى العلن بالتزامن مع اندلاع الثورات العربية، ما يجعل مسألة انعتاق المنطقة من الأساليب التسلطية واعتناق الديمقراطية أمرا صعبا وإذا أثبتنا بأن البيئة العربية والمشرقية خاصة تنطوي على عوامل رفض متعددة لفكرة الديمقراطية، فإننا نطرح هذه الإشكالية في ضوء ما استجد من أدلة وإثباتات كشف عنها الحراك السياسي والاجتماعي في عدد من هذه الدول مؤخرا.

تطرح الدراسة الفرضيات التالية للاختبار:

1- إن انتشار تكوينات ماقبل الدولة في المنطقة العربية، وصعوبة مأسستها أدى إلى إضعاف مركز الدولة في معادلة فرض الانسجام المجتمعي وإحلال قيم المواطنة محل العصبيات المختلفة.

2- هناك عوامل سياسية وأخرى غير سياسية تساهم بشكل كبير في استعصاء النموذج الديمقراطي في المنطقة، فالخلل غير كامن في آليات هذا النموذج باعتباره حقق نتائجا مُرضية في عدد كبير من الدول التي تعيش ظروفا مشابهة، وإنما في تفاصيل التركيبة النفسية للإنسان والمجتمع العربي.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي، لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال تحديد وتشخيص تأثير البنى المجتمعية المختلفة على إمكانية قيام نموذج ديمقراطي في المجتمعات العربية، كما تحلل دور العوامل التاريخية والأنتروبولوجية في ذلك. كما تسترشد بمقترب علاقة الدولة – المجتمع لفهم طبيعة التأثير المتبادل بين البنى المجتمعية والنظم السياسية القائمة في المنطقة.

1. خصائص البنية الاجتماعية العربية:

تشكل البيئة البدوية حاضنة لأغلب المجتمعات العربية رغم بعض مظاهر التحديث التي خلفها الاستعمار، وتقوم البنية الاجتماعية في الأنماط المجتمعية البدوية والريفية والحضرية على عدد من الركائز الأساسية هي المقومات الإيكولوجية والتكوين الديمغرافي والثقافة، وهي ركائز تنعكس مباشرة في تكوين الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والقرابية وأنساق الضبط الاجتماعي للمجتمعات (محجوب، 2010، ص 51).

ويعتبر أسلوب تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية من أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها لتنميط المجتمعات، وحيث أن الصحراء هي الموطن التقليدي للبداوة في صورها المختلفة، فإن وقوع أغلب الدول العربية في مناطق صحراوية رسّخ بداوة مجتمعاتها وبالتالي بداوة وسائل وسبل التفاعل بين الحاكم والمحكوم.

كما تتصف المجتمعات البدوية بالنزوع نحو التماثل مع السلطة أي تماثل الأفراد مع السلطة السياسية، ومثال ذلك مجتمعات دول الخليج العربي والأردن التي تحقق نوعا من الاستقرار السياسي بفعل التركيبة النفسية والاجتماعية التي يتميز بها الإنسان البدوي، الذي لا يمكنه أن يثق في سلطة ما إن لم تكن تربطه معها علاقة عائلية أو قبلية، وتعتبر هذه الرابطة الأساس الذي تُشيّد عليه كل التنظيمات الاجتماعية، فهي البنية الأساسية للمجتمع العزي، 1992، ص 27).

وفي الجانب الاقتصادي يرى محمد عبده محجوب أن الحياة في المجتمعات البدوية تقوم على الجمع والالتقاط أو القنص والصيد أو الرعي في الجماعات البدوية، أو المزاوجة بين الرعي والزراعة المتنقلة التي تعتمد على الأمطار في الجماعات شبه البدوية (العزي، ص 55)، كما تعتمد على الجهد البشري أو الحيواني في إدارة الآلات البسيطة لاستثمار الموارد المائية أو الزراعية.

وتسهم القبائل الرعوية كذلك في النشاطات الاقتصادية الحضرية بدفعها الضرائب والرسوم والزكاة، وخاصة تلك التي يفرضها حكام المدن وأمراؤها على الماشية (النقيب، 2008، ص40). وفي ذلك تتماهي مع الحالة الطبيعية التي يرى الدكتور خلدون النقيب أنها تشمل تلك الدينامية التي تميز البنى الاجتماعية. الاقتصادية وفي تفاعلها مع القوى السياسية والخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات البدوية.

إن الأساس الطبيعي للأشياء الذي تحكمه الضرورات المعاشية لاسيما الاقتصادية وتلك المتعلقة بالأمن، تجعل الأفراد كما يرى برتراند راسل يتصرفون من منطلق غريزي يفرض على الإنسان كما الحيوان أن يعيش في خلية اجتماعية تقوم على عنصري التعاون والوحدة (الغذامي، ب س ط، ص 26). ويتميز وجود الإنسان البدوي بقلة العدّة والعدد، ضعيفا مهددا بالمخاطر على مجرد وجوده، حيث أن العلاقة من داخل مجموعته العائلية هي علاقة تعاون، أما العلاقة مع المجاميع الأخرى هي علاقة عداء (الغذامي، ص 27)، فكلما

حصلت حالة اعتداء نتج عنها صراعات دامية، ويكون ميدان الصراع عادة هو أطراف الحدود المشتركة بين أكثر من مجموعة.

لقد تميزت قوة وحضور التدخل التحديثي في المجتمعات العربية في مختلف الأجهزة والأطر والمؤسسات، بالعمل على تفكيك أسس المجتمعات القبلية، غير أنها لم تستطع إلغاء البنية القبلية وتفكيكها في مختلف المستويات وفي جميع الدول، لاسيما في الجانبين الثقافي والنفسي، ويستدل الدكتور محمد نجيب بوطالب على ذلك بالتفسيرات التالية: (بوطالب، 2002، ص 26):

- يعتبر استمرار القبلية في المجتمعات المعاصرة نوعا من مقاومة الدولة، التي يمكن أن تتحول إلى تعايش حذر بين بنيتين تنفي كل منهما مشروعية الأخرى.
- بطء التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتعثّر مشاريع التنمية فيها، ما أدى إلى جمود في أسس البناء الاجتماعي وتحكم المحددات التقليدية في المجتمعات المحلية.
- ضعف الاندماج الوطني بسبب التهميش الاجتماعي والجهوي كبعض من إفرازات التطور الحديث، مما يولد الانكفاء في العلاقات ما بين المجموعات والجهات في الدولة الواحدة.

إن التزاوج الغريب بين البداوة والتحضر في عدد من الدول العربية البترولية خاصة، أنتج مجتمعات منقسمة بين الولاء لتقاليدها البدوية واعتناق الحضارة المادية بما تقترحه من نمط معيشي مختلف، وهذا ما عمّق من أزمة الذات العربية المعاصرة الفاقدة لهويتها الحقيقية وقد انعكس هذا سلبا على الوعي الجماعي وعلى الرغبة في تكوين دول قوية اقتصاديا بعيدا عن الثروة البترولية.

2. محددات السلوك السياسي في المجتمعات العربية:

لقد انعكس تعثر الدولة في المنطقة العربية سلبا على تطور مجتمعات هذه المنطقة، وأعطى الفرصة لعودة التكوينات التقليدية لاسيما الأقليات والطوائف التي بدأت تتخذ أحجاما واستراتيجيات تعطى مؤشرات خطيرة عن تأثيراتها المستقبلية في التكوين السياسي للأفراد والجماعات، وتقلص من فرص تحديث مختلف البنى الاجتماعية والسياسية في المنطقة، حيث تتلخص جوانب هذا القصور في عدة أشكال ثقافية وسياسية واجتماعية تكلم عنها بعض المفكرين العرب ونختصرها في ما يلي:

أ- **درجة التطور الثقافي:** وهي واحدة من العوامل الدالة على مدى استعداد البيئة الاجتماعية لتقبل ثقافة الديمقراطية ومساعي التحديث، فالأمية ما تزال مرتفعة في مناطق كثيرة، وتمثل عائقا كبيرا في سبيل التغيير (غزال، 2008، ص 13)، كما أن استقالة المثقفين من مهامهم المجتمعية ساهم في تراجع قيمة العلم والثقافة لصالح قيم مادية صارت تسيطر على هذه المجتمعات، وفئات متحكمة في الثروات بدون أن تمتلك مؤهلات علمية أو ثقافية.

ب- **الاستبداد السياسي:** من خلال تشويه فكرة الديمقراطية والادعاء بأنها وسيلة لإثارة النزاعات والتفرقة بين أبناء البلد الواحد، وعاملا لهدم وحدة الدولة، وشجعت في المقابل العصبيات الدينية والقبلية (غزال، ص 14).

كما بثت هذه الأنظمة بين العامة من الناس أفكارا تدّعي أن محاولات التغيير ماهي سوى مشاريع للحروب الأهلية، وهذا ما أكدته أحداث ما سمي بالربيع العربي في عدد من البلدان التي قامت فيها ثورات ضد الأنظمة الاستبدادية، أعقبتها موجات من الفوضى وعدم الاستقرار ماتزال متواصلة.

هذه السياسة تسببت في تراجع مؤشر الحريات الذي يضم أربعة أنواع من الحقوق هي: حرية التعبير والمعتقد، حقوق الاجتماع والتنظيم، حكم القانون، حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية (البدوي وآخرون، 2011، ص 87).

ت. إحلال الإيديولوجيا محل الفكر: فقد سيطرت على تفكير المثقفين والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ترسانة من الأيديولوجيات نلخص تأثيرها في مايلي (البدوي وآخرون، ص 15-17):

- هيمنة الفكر القومي لعقود من الزمن وتمحوره حول قضية العروبة والوحدة العربية، وإهمال تام للأقليات ما قلل من فرص التنوع والاختلاف وهي سمة بارزة في النظم الديمقراطية.
- تغلغل الفكر الديني في بنية المجتمعات ووجدان فئات معتبرة من الجماهير وانشطار هذا الفكر إلى مذاهب وملل انحرف بعضها إلى العنف، وتجند النخب العلمانية لمواجهة هذا الطموح.. تاركين وراءهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ث. تفكك الطبقة الوسطى: الطبقة الوسطى في أغلب المجتمعات هي من تقود كل مساعي التغيير متحالفة مع الطبقة البرجوازية، غير أنها تفككت في العالم العربي بفعل السياسات غير الرشيدة للأنظمة في حين تحالفت الطبقة البرجوازية مع الأنظمة طمعا في ريوعها.

3. سيكولوجية التعصب والتعصب المضاد:

العصبية هي رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا قائمة على القرابة، تربط أفراد جماعة ما ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة (البدوي وآخرون، ص 15-17). ويعد التوجه السلوكي لدراسة تلك العلاقات بين الجماعات رافدا مهما لفهم طريقة تفاعلها مع بعضها البعض، وهي بمثابة امتداد للعمليات السيكولوجية الخاصة بالفرد في علاقته بالآخرين مثل التجاذب Attraction والتعاون والمودة والعداوة والكراهية وبالتالي تكون دراسة العلاقات بين الجماعات ببساطة عبارة عن تطبيق خاص لسيكولوجية الشخصية أو العمليات القائمة بين الأفراد (عبد الله، 1989، ص11).

وبما أن الفرد العربي بدوي بطبعه مرتبط بجماعته الأولية، فإنه يتعصب لها تلقائيا، بل إن عدم قيامه بذلك يعد نقيصة في شخصيته، ذلك أن التكوين النفسي للأفراد في البيئة العربية يركز على ضرورة الانتصار للحَمية التي لا تختلف عن الملكية الخاصة أو العِرض والشرف، والأمر ينسحب على تعامل الجماعات مع بعضها البعض إذا كانت متحالفة أو ذات منشأ إثني واحد.

وقد استخدم الفيلسوف إميل دوركايم مفهوم الأنومي للتعبير عن عمق العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة، ومن جهة ثانية وصف طبيعة علاقته مع التنظيمات المجتمعية التي يتفاعل معها بصفة مباشرة، كما

استخدم مفاهيما أخرى على غرار الوعي الجماعي الذي من خلاله يمكن فهم العلاقة بين الأفراد والجماعات وقد هدف دوركايم من خلال هذه المفاهيم إلى ضمان التماسك الاجتماعي وهذا ما أسماه بالتضامن الآلي.

إن مبدأ التضامن الآلي يغذي في بعض أوجهه التعصب للهوية والانتماء، حيث يرى أمارتيا صن أن الشعور القوي والمطلق بالانتماء لجماعة واحدة، يحمل معه إدراكا لمسافة البعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى، فالتضامن الداخلي لجماعة ما يمكن أن يغذي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى (صن، 2008، ص05).

هذا التنافر يؤدي إلى بروز ما يسميه الكاتب أمين معلوف بالهويات القاتلة إذ يقول" إن المفهوم الذي أفضحه والذي يختزل الهوية إلى انتماء واحد، يضع الرجال في موقف متحيز ومذهبي ومتعصب ومتسلط وأحيانا انتحاري، ويُحوّلهم في أغلب الأحيان إلى قتلة أو إلى أنصار للقتلة" (معلوف، 1999، ص31).

إن ذوبان شخصيات الأفراد في الجماعات المغلقة التي ينتمون إليها، وانجذابهم إليها بقوة لاتقاوَم، هي إحدى الحالات الشائعة في المجتمعات العربية ما يؤدي إلى قيام علاقات غير عادية مع الجماعات المجاورة، يطبعها الصراع والعداء والحذر والاضطهاد، فتُوجه كل التناقضات الداخلية إلى الجماعات الأخرى التي تُستباح عادة إذا سنحت الفرصة في أملاكها وأموالها وأرواحها.

وفي دراساته الشهيرة بـ " دراسات الجماعات التجريبية المصغرة" وجد تاجفيل Tajfel وزملاءه أن التصنيف الاجتماعي للأفراد في جماعات متمايزة بإمكانه وحده أن يحدث سلوكا بين الجماعات (زايد، 2006، ص11). حيث يتشكل الولاء للجماعة الداخلية على حساب الجماعة الخارجية، وهذا كفيل بنشوء الصراع بينهما.

في البيئة العربية يُشكل التعصب للقبيلة أو الطائفة أو العشيرة واحدا من الطقوس التي يؤمن بها الأفراد والجماعات ولا يجدون حرجا في الجهر به، وقد حمل التاريخ في طياته عديد الأحداث التي تسبب فيها التعصب، فيما أصبح التعصب الديني والمذهبي في العصر الحديث يطغى على باقي أشكال التعصب بسبب انفراط عقد الوحدة المجتمعية تحت تأثير الأزمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة على المنطقة.

من جهة أخرى يرى عدد من المؤلفين بأن نظام القرابة يتنافى نظريا مع النظام السياسي، إذ يرى مورغان Morgan أن الأول يُنظم المجتمع أما الثاني فيُنظم الدولة، أي أن الأول يتصدى لبنى المعاملة بالمثل، أما الثاني فيتصدى لبنى التبعية، وقد كشفت الأنتروبولوجيا السياسية الروابط المعقدة الموجودة بين هذين النظامين.

4. فشل التحول من القبيلة إلى الدولة:

إن أول تحول حدث في التركيبة النفسية للفرد العربي تجاه هويته وانتماءاته القبلية، كان عقب هجرة الرسول صل الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة عندما أنتج هذا الحدث تسميات جديدة وانتماءات جديدة لمن هاجر معه من جهة، ومن استقبله من المسلمين من جهة ثانية وهي هوّيّتيْ الأنصار والمهاجرين، اللّتين صهرتا قبائل قريش التي آمنت بالرسول صل الله عليه وسلم وجعلت الانتماء القرشي ذكرى من الماضي.

إن الأنصار والمهاجرين تسميات ومصطلحات ثقافية تعود إلى مرجعيات عملية ذات صلة بالمكان، حيث ترك المهاجر مكانا وحلّ بمكان آخر، كما أن الأنصار هم من فسح المكان للقادمين الجدُدْ، فالمكان كما يرى عبد الله الغذامي هو المانح للمُسمّى والدال على الهوية (الغذامي، ص 126). بعد ذلك تأسست دولة المدينة المنورة التي صهرت كل الانتماءات القبلية في المجتمع الجديد وتمايز سكان المدينة ومكة بين انتمائين أساسسيّيْن قائمين على فعل الدخول في الدين الجديد أو عدمه وهما الانتماء للمسلمين أو للكفار.

ورغم بساطة العلاقات الاجتماعية والسياسية في التنظيم القبلي فإنه كان يتضمن مجموعة من المحددات والضوابط السياسية التي تضفي عليه صفة الكيان السياسي ومن هذه المحددات والضوابط نذكر منها (لوتاه، 2008، ص 142): الشورى القبلية كشكل من أشكال المشاركة السياسية، المعارضة السياسية وتتجلى في لجوء بعض أفراد القبيلة إلى قبائل أخرى طلبا للحماية بعد رفض أو معارضة صاحب السلطة في أمر ما.

إضافة إلى هذه العناصر الهامّة في تكوّن الكيانات السياسية، لاتخلوا البُنى القبَلية من وجود عناصر ضامنة للاستقرار والنظام ما يجعل انتقال السلطة داخل هذه الكيانات سلِسًا، كما أن ممارستها تتم بكل هدوء ورضا وبدون إكراهات ومن هذه العناصر (محفوظ،2011، ص 144):

أ. السيطرة التقليدية: وتستمد مشروعيتها من الخضوع لسلطة شخص وضعته التقاليد فوق الجماعة نظرا لطبيعته المقدسة وما يمتلكه من مؤهلات، والتي يقول فيها ماكس فيبر"إننا نسمي سيطرة ما بأنها تقليدية عندما تكون سلطتها مسلّم بها ومستندة إلى المعيار المقدس للتصرفات المنقولة عبر الزمن" (محفوظ، ص 145). إن السلطة الممارسة بهذه الطريقة عادة ما تكون ممركزة حول السلطة الشخصية للزعيم الأعلى، كما أن حاشيته وعائلته يسيطرون على دوائر القرار الأهم.

ب. **السلطة الكاريزمية:** وهي لا تستمد مشروعيتها من المعايير القرابية المتوارثة، بل من الخصائص الاستثنائية الخارقة للعادة التي يعتقد الناس أنها في حوزة شخص معين كامتلاكه قدرات روحية وفكرية خاصة، وكذا قدرته على ممارسة القيادة التي لا تستمد قوتها من القوانين ولكن من قدرته على كسب رضا الناس وإقناعهم (محفوظ، ص 146).

ورغم روابط النفوذ والهيمنة التي تنشأ بين الزعماء البدو الذين يترأسون المجموعات السياسية الأولية، وهي تأخذ أشكالا متعددة تتشابك فيها الوسائط المادية والثقافية وتتداخل فيها علاقات الغلبة والقهر بعلاقات الزبونية والمصلحية، إلا أن هذه الكاريزمات تحظى بالاستقلالية منذ نشأتها وهذا ما يساعدهم على نقل تجاربهم من ما يسميه الدكتور المولدي الأحمر "مستوى بناء المجموعة القائمة على التعاقد الضمني إلى مستوى بناء المجموعة القائمة على التعاقد التفاوضي" (الأحمر، 2009، ص 146).

لقد تلقت القبيلة في المنطقة العربية عبر التاريخ صدمتين أساسيتين: أولاهما نتيجة دور الإسلام في إيجاد روابط جديدة كالأخوة الدينية والروابط اللغوية والثقافية، وثانيهما بناء الدولة الحديثة انطلاقا من تنظيم المقاومة الوطنية وصولا إلى تحقيق الاندماج الوطني وتطبيق تجارب التنمية والتحديث.

هاتين الصدمتين لم تؤثرا في مختلف المناطق والبلدان العربية بالدرجة نفسها تبعا لخصوصيات التجارب وترسخ التقاليد السياسية والثقافية في بلدان دون غيرها.

خاتمة ونتائج:

تتميز التركيبة الاجتماعية للمجتمعات العربية بالتعدد والتعقد إلى درجة كبيرة حيث تتقاطع المكونات الإثنية مع المكونات القبلية مع الأديان والمذاهب والإيديولوجيات، لتشكل مجتمعة مجتمعات منقسمة على نفسها تتصارع على فرص النفوذ وأسباب السيطرة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، بالإضافة إلى تركيبة نفسية معقدة يمتاز بها الفرد العربي الذي يعيش حالة انتقالية للمرور من البداوة إلى الحداثة على كل الأصعدة.

هذه الوضعية ولّدت حالة استعصاء ديمقراطي مزمنة، رغم كل المحاولات في بعض الأقطار للتكيف مع النموذج التمثيلي للديمقراطية، غير أن محاولات غير جادة لتطبيق النموذج التوافقي منها تمت في بعض البلدان دون نتائج حاسمة بسبب ما ذكرناه من تعقد التركيبة الاجتماعية والنفسية للمجتمعات العربية إذ يمكن حصر نتائج الدراسة في التالي:

- جل المحاولات التي تمت لدمقرطة الممارسة السياسية في المنطقة العربية تمت بمعزل عن دمقرطة المجتمع، فالديمقراطية كل متكامل ومن عادة النظم السياسية أن تكون منبثقة من النظم الاجتماعية السائدة.
- إن انتشار أنظمة سياسية تعتمد التوريث كآلية لتداول السلطة يقصي مبدءا مهما من مبادئ الديمقراطية وهو التداول الواسع وإسناد مهمة اختيار الحكام للشعوب.
- تواجه أغلب الدول العربية إشكالات كبيرة في بناء الدولة واستقرارها بعضها وارد من البيئة الخارجية والبعض الآخر سببه تكوينات داخلية تتمادى في تحدي إرادة الدولة وإضعاف سلطتها من الداخل.

بناء على ما سبق تختتم الدراسة بتساؤل منطقي مفاده: هل آن الأوان للبحث عن مقاربة جديدة للتحول داخل النظم التسلطية والابتعاد عن محاولات تطبيق النموذج الديمقراطي بسبب كل ما ذكرناه من معوقات هيكلية.

قائمة المراجع:

1. البدوي إبراهيم وآخرون. (2011). "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة" في تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. زايد أحمد. (2006). سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، الكويت: شركة مطابع المجموعة الدولية.
3. صن أمارتيا. (2008). الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، سحر توفيق (مترجم)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
4. عبد الله معتز سيد. (1989).. الاتجاهات التعصبية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
5. العزي سويم. (1992). السلوك السياسي في المجتمعات العربية، المغرب: دار الألفة.
6. محجوب محمد عبده. (2010). النظم السياسية البدائية والقبلية دراسات أنثروبولوجية حقلية في المجتمعات العربية والأفريقية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

7. معلوف أمين. (1999). الهويات القاتلة، قراءات في الانتماء والعولمة. دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع.

8. الأحمر المولدي. (2009). الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9. النقيب خلدون حسن. (2008). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المجلات العلمية

1. سلطان لوتاه مريم. (شتاء 2008). "البناء السياسي للإمارات بين التقاليد السياسية القبلية وتأثير الوجود البريطاني 1820-1971"، **بحوث ودراسات** 100.

2. محفوظ عبد الوهاب. (ربيع 2011). " القبيلة في موريتانيا بين التأصيل التاريخي والتحليل السوسيولوجي" **مجلة إضافات**، (14): 125-150.